العدد (2215) السنة التاسعة - الأثنين (8) آب 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

أعلنت تأجيلها تطبيق التعرفة الكمركية

المالية: موازنة عام ٢٠١٢ المقبل ستكون خالية من العجز المالي

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

أعلنت وزارة المالية عن أنها ستقدم ملف موازنة عام ٢٠١٢ إلى مجلس الوزراء في شهر أيلول المقبل وهي خالية من العجز المالي ، في وقت أكدت تأجيلها تطبيق قانون التعرفة الكمركية إلى نهاية العام الحالي .

وقال وكيل الوزارة ضياء خيون لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) إن وزارة المالية بدأت بإعداد موازنة عام ٢٠١٢ والتي ستقدم إلى مجلس رئاسة الوزراء في شهر أيلول المقبل لإقرارها وإرسالها إلى مجلس النواب للتصويت عليها.

وأضاف أن المبلغ الكلي للموازنة لم يتضح حتى الآن لكنه اعتمد سعر بيع النفط الخام على أساس ٨٥ دولاراً للبرميل الواحد وبتصدير مليونين و٢٠٠الف برميل يومياً من النفط الخام ".

وأوضح أن وزارة المالية وضعت آليات لمعالجة العجز في موازنة عام ٢٠١٢ والذي ستخلو منه بشكل كامل بسبب اعتماد الوزارة على آليات تمنع توسع العجز المالي فيها ".

ويعتمد العراق في تمويل موازنته على النفط الخام، الأمر الذي يعده اقتصاديون بأنه مجازفة في الاقتصاد العراقي بسبب عدم تنويع مصادره وتنمية القطاعات الصناعية والتجارية والتنموية الأخرى.

وصادق مجلس النواب بجلسته السادسة والثلاثين من الفصل التشريعي الأول في العشرين من شهر شباط الماضي، بأغلب أصوات الحاضرين (٢٤٠ نائبا) ،على الموازنة الاتحادية العامة لعام ٢٠١١ بمبلغ ٨٢,٦ مليار دولار بعد أن قدمت اللجنة المالية تقريرها الخاص بقانون الموازنة".

وكان مجلس النواب قد صوت على فقرات الموازنة البالغة ٤٧ فقرة على التوالي أهمها تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث بنسبة ٢٠٪، وتأجيل تخفيض رواتب أعضاء النواب والوزراء ونواب الرئاسات الثلاث لحين ورود قانون خاص من قبل الحكومة ضمن موازنة العام الحالي ٢٠١١، كما صوت على إلغاء المنافع الاجتماعية للرئاسات الثلاثة بالكامل التي نصت عليها الفقرة الحادية والعشرون من ضمن الموازنة.

وقدرت إيرادات الميزانية بمبلغ وقدره (٨٠٩٣٤٧٩٠٥٠٠) ألف دينار (ثمانون ألفاً وتسعمائة وأربعة وثلاثون ملياراً وسبعمائة وتسعون مليوناً وخمسمائة ألف دينار)، فيما قدرت النفقات بمبلغ مقداره (٩٦٦٦٢٧٦٦٧٠٠) ألف دينار (ستة وتسعون ألفاً وستمائة واثنان وستون مليوناً وسبعمائة ألف دينار).

وقد خصصت للنفقات التشغيلية مبلغ مقداره (٦٦٥٩٦٤٧٣٨٢٧) ألف دينار (ستة وستون ألفاً وخمسمائة وستة وتسعون ملياراً وأربعمائة وثلاثة وسبعون مليوناً وثمنمائة وسبعة وعشرون ألف دينار) شملت (١٤٠٧٢٦٤٥٢٢٤) ألف دينار (أربعة عشر ألفاً واثنان وسبعون ملياراً وستمائة وخمسة وأربعون مليوناً ومائتان وأربعة وعشرون ألف دينار).

كما بلغ إجمالي العجز المخطط للموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية ٢٠١١ (١٥٧٢٧٩٧٦٢٠٠) ألف دينار (خمسة عشر ألفاً وسبعمائة وسبعة وعشرون ملياراً وتسعمائة وستة وسبعون مليوناً ومائتا ألف دينار)، ويغطى هذا العجز من المبالغ النقدية المدورة من الموازنة العامة الاتحادية لسنة ٢٠١٠ ومن الاقتراض الداخلي والخارجي ونسبة من الوفر المتوقع لزيادة أسعار بيع النفط أو زيادة الإنتاج .

في غضون ذلك أرسلت وزارة المالية كتاباً إلى مديرية الكمارك العامة أكدت فيه تأجيل العمل بالتعريفة الكمركية إلى نهاية العام الجاري.

وقال مصدر في الوزارة (للوكالة الإخبارية للأنباء) : إن الوزارة أرسلت كتاباً رسميا إلى مديرية الكمارك العامة أكدت فيه تأجيل العمل بالتعريفة الكمركية إلى نهاية العام الجاري، نتيجة ارتفاع الأسعار بشكل كبير، فضلا عن عدم استكمال التعليمات أو المواد التي ستعفى من الضرائب.

و أضاف المصدر:إن الكتاب سيعمم على كافة الدوائر والمنافذ الحدودية وسيرسل منه نسخه إلى مجلس النواب.

إلى ذلك قال عضو اللجنة الاقتصادية النيابية عامر الفايز ان مجلس النواب صّوت على قانون التعريفة الكمركية،لحماية المنتج الوطني.

وأضافت (الوكالة الاخبارية للانباء) : أن البرلمان أقر القانون ، لكن آلية العمل بها لحد الآن لم يتم التعامل بها، وذكر:إن إلغاء أو تأجيلها بحاجة إلى تصويت برلماني.

وقد اقر البرلمان قانون الضرائب والتعريفة الكمركية ، كما أعلنت رئاسة الوزراء عن قرب تطبيق قانون الضرائب والتعرفة الجمركية ليشمل بالدرجة الأولى السلع والبضائع المستوردة والتي يمكن صنعها محليا، فيما أشارت إلى استثناء السلع والبضائع ذات التماس المباشر بحياة المواطن .

إلى ذلك دعا المستشار في شؤون التجارة الدولية والنقل توفيق المانع إلى ضرورة تفعيل عمل التقييس والسيطرة النوعية على الأدوية والمواد الطبية التي تدخل إلى القطر ، مشيراً إلى أن أغلب الأدوية المستوردة غير جيدة ومنتهية الصلاحية.

وقال المانع لـ (الوكالة الأخبارية للانباء) : من الضروري تفعيل عمل التقييس والسيطرة النوعية على الأدوية والمواد الطبية الداخلة إلى البلد لأن أغلبها غير جيد و منتهي الصلاحية ، مؤكداً عدم وجود رقابة مسيطرة على استيرادها وتحديد سعر الأدوية والمواد الطبية في العراق بشكل عام والمسيطر الأول والأخير الشركات المستوردة والمصدرة ومذاخر الأدوية والصيادلة .

ودعا إلى ضرورة السيطرة على النوعية المنتجة من الشركات العالمية ، مشيرا الى أن هناك فوضى في تسعيرة الأدوية والمواد الطبية .

وحمل مستشار شؤون التجارة الدولية والنقل وزارة الصحة والأطباء بفوضى أسعار الأدوية ونوعياتها واستيرادها.

ومن خلال جولتنا على بعض الصيدليات خرجنا بنتيجة أن هناك بعض المستوردين للأدوية اتخذوا من فوضى الاستيراد وجلب التالف والمنتهي الصلاحية وقاموا باستيراد الأدوية الفعالة وبالماركات والشركات المعروفة عالميا، ولأن المواطن (المتمكن) مادياً لايعير اهتماماً للسعر فأن هذه الصيدليات قد قفزت بأسعارها إلى الحدود القصوى ..ولايمكن مثلاً أن نصدق ان ثلاثة أقراص من المضادات الحيوية يمكن ان يكون سعرها بحدود ٤٠ الف دينار ولايمكن ان نصدق ان سعر الحقنة الخاصة بالمواد المساعدة للعرج الكيمياوي تصل الى ٧٥ ألف دينار!

الكهرباء تنفي العقود الوهمية.. ووزيرها مستعد للحضور أمام البرلمان

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

نفت وزارة الكهرباء الاتهامات التي وجهت لها بالتعاقد مع شركات وهمية لتجهيز العراق بمحطات كهربائية بالآجل،مؤكدة أن العقود تمت بعلم وطلب مجلس النواب ومجلس الوزراء.

وقال الناطق الرسمي باسم الوزارة مصعب المدرس لوكالة كردستان للانباء(آكانيوز) إن "وزارة الكهرباء أبرمت عقودها بناءً على استحصال موافقة مجلس النواب ومجلس الوزراء على التعاقد بالآجل للوزارات الخدمية التي من ضمنها وزارة الكهرباء".

وأوضح المدرس ان "اللجنة المكلفة بمتابعة هذه العقود قامت بالتأكد من ملفات هذه الشركات ووجودها وموقفها المالي واعمالها وبعد التأكد من كل هذه المواضيع تم إبرام العقد" مبينا ان "وزارة الكهرباء لم تدفع أية مبالغ"..

واضاف ان "الاتهامات جاءت بناء على رسالة تم إرسالها من قبل وزير التخطيط الأسبق كان له رأيه بالموضوع طبعا وهي عارية عن الصحة" منوها ان "الشركات التي تم التعاقد معها شركات حقيقية وموثقة لدى اللجان المالية والهندسية وقامت بتأهيل الشركات للتعاقد".

وأشار ان "ما حصل هو ان وزارة الكهرباء تواجه مشكلة للتعاقد بمثل هكذا عقود والدفع بالآجل لغياب الضمانات المصرفية وعقود هذه الشركات كبير ومبالغها كبيره والجهة الوحيدة التي تعطي الضمانات هو المصرف التجاري العقاري" مضيفا ان "المصرف رفض إعطاء الضمانات المصرفية كون المبالغ عالية ولا تغطي رأس مال هذا المصرف".

وبين المدرس ان "وزير الكهرباء أبدى استعداده للحضور امام مجلس النواب وشرح الموقف خصوصا وان التعاقدات حول هذه العملية تمت بشفافية تامة وامام وسائل الاعلام ومن حق عضو مجلس النواب ان يستفسر ويتقصى عن الحقائق ونحن لنا الحق بالرد"

وكانت وزارة الكهرباء قد وقعت عقوداً مع شركة اس تي اكس الكورية الجنوبية والعقد الثاني مع شركة كب جنت الكندية والعقد الثالث مع شركة ام دي أج الالمانية بصيغة الدفع بالآجل لنصب محطات طاقتها ٥ آلاف ميغا واط

وفي تطورات ذات صلة أعلنت القائمة العراقية أنها ستبادر إلى محاسبة وزير الكهرباء المقال رعد شلال الذي ينتمي إليها، حول العقود التي أبرمت مع شركات وهمية، مؤكدة أن قضية هذه العقود تستحق التصدي لها والمحاسبة من قبل جميع الكتل السياسية.

وقال المتحدث باسم القائمة العراقية حيدر الملا لـ"السومرية نيوز"، إن الكتل السياسية تكشف لديها اليوم أن الكثير من عقود وزارة الكهرباء التي أقرتها مع الشركات من اجل الحلول السريعة لأزمة الكهرباء اتضح أنها جرت مع شركات وهمية"، مبينا أن "هذه القضية تستحق التصدي لها والمحاسبة من قبل كافة الكتل السياسية".

وأضاف الملا "وعلى الرغم من أن وزير الكهرباء ينتمي إلى العراقية، إلا أنها ستتعامل مع هذا الموضوع ببعده الوطني وليس الحزبي"، مؤكدا أنها "أول من ستبادر إلى محاسبة وزير الكهرباء ومساءلته حول العقود التي أبرمت مع شركات وهمية لأنها جاءت على حساب المواطن العراقي".

وأصدر رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي مساء أمس الاول السبت قرارا بإقالة وزير الكهرباء رعد شلال بعد اتضاح أنه أجرى عقودا بنحو مليار و٧٠٠ مليون دولار مع شركات وهمية.

وكانت وزارة الكهرباء، كشفت في ٢ آب الحالي، عن طلب عدد من الشركات الأجنبية بالحصول على ضمانات من مصارف بلدانها لتنفيذ مشاريع في العراق، عازية سبب عدم استكمال بعض المشاريع الخاصة بمجال الطاقة الكهربائية إلى الضوابط والأنظمة المالية العراقية، فيما اعتبر البنك المركزي أن بقاء البلاد تحت طائلة الفصل السابع يعرقل عمل تلك الشركات.

ووقعت وزارة الكهرباء، نهاية سنة ٢٠٠٨، عقداً مع شركة جنرال إلكتريك الأميركية، لتجهيز العراق بـ ٥٦ وحدة توليدية كاملة، بسعة سبعة آلاف ميغا واط، فضلا عن عقد آخر مع شركة سيمنس الألمانية، لتجهيزها بـ ١٦ وحدة كبيرة بسعة أكثر من ٣٠٠٠ ميغا واط، بدأت بالوصول إلى العراق منذ بداية سنة ٢٠١٠.

وعرضت وزارة الكهرباء، في كانون الأول الماضي، بناء أربع محطات كهربائية غازية للاستثمار ضمن جولة التراخيص الأولى لمضاعفة إنتاجها خلال السنوات القليلة المقبلة، وشملت هذه المحطات محطة كهرباء على شط العرب في البصرة بواقع عشر وحدات وبطاقة إجمالية ١٢٥٠ ميغا واط، ومحطة كهرباء السماوة وبواقع أربع وحدات، سعة كل منها ١٢٥ ميغا واط وبطاقة إجمالية ٥٠٠ ميغا واط، ومحطة كهرباء الديوانية وبواقع أربع وحدات سعة كل منها ١٢٥ وبطاقة إجمالية ٥٠٠ ميغا واط، ومحطة كهرباء العمارة وبواقع أربع وحدات بطاقة إجمالية تبلغ ٥٠٠ ميغا واط، لتصل الطاقة الإجمالية لجميع الوحدات إلى ٢٧٥٠ ميغا واط.

في غضون ذلك كشف نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني عن إصداره أمرا بإيقاف وإلغاء التعاقد مع شركتين أجنبيتين كانت وزارة الكهرباء قد تعاقدت معهما لنصب مولدات كهربائية، مؤكدا أنه طالب وزارة الكهرباء بإقامة دعوى قضائية على الشركتين لتقديمهما معلومات مضللة بقصد الاحتيال.

وقال مدير مكتب الشهرستاني فيصل عبد الله في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني أصدر أمرا منذ الخميس الماضي (الرابع من آب الجاري)، بإيقاف وإلغاء التعامل مع شركة ألمانية وأخرى كندية كانت وزارة الكهرباء تعاقدت معهما لنصب مولدات كهربائية تعمل بالوقود الثقيل".

وأضاف عبد الله أن "الشهرستاني طالب وزارة الكهرباء بإقامة دعوى قضائية على الشركتين لتقديمهما معلومات مضللة بقصد الاحتيال"، لافتا إلى أن "اجتماعا عقدته لجنة الطاقة التي يرأسها بتاريخ ١٣ -٦ -٢٠١١ تم فيه مطالبة وزارة الكهرباء بأن تكون الشركة التي يتم التعاقد معها هي الشركات الأم وليس الفروع أو الوسطاء".

وأكد عبد الله أن "الشهرستاني اعتبر وزارة الكهرباء مخالفة لتعاليم اللجنة، وتعاقدت مع الشركتين دون التأكد من أنها شركات مصنعة أصلية يكون منشأها الأم، على الرغم من قرار اللجنة الذي ألزمها بعدم التعاقد مع شركات وسيطة".

مصادرة ٥٠ طناً من السكر غير الصالح للاستهلاك في النجف

□ النجف/ وكالات

أكدت شرطة الجريمة الاقتصادية في النجف مصادرة شحنة من السكر غير الصالح للاستهلاك البشري أثناء محاولة ضخها إلى الأسواق، مبينة أنها اعتقلت تجارا ثلاثة كانوا مسؤولين عن الشحنة. وقال المتحدث الرسمي باسم الشرطة النقيب مقداد الموسوي لـ"السومرية نيوز"، إن "شرطة مكافحة الجريمة الاقتصادية صادرت، صباح أمس، ٥٠ طناً من السكر غير الصالح للاستهلاك البشري أثناء محاولة ضخها إلى السوق، استغل التجار زيادة الطلب عليها خلال شهر رمضان". وأضاف الموسوي أن "الشحنة كانت قادمة من محافظة كربلاء عبر بعض التجار"، موضحا أن "مفارز الجريمة الاقتصادية تابعت الشحنة بعد الشك فيها وقامت بفحصها ليتبين عدم صلاحيتها". وأكد الموسوي أن "التجار الثلاثة المسؤولين عن الشحنة ألقي القبض عليهم وستتم إحالتهم إلى القضاء بعد استكمال التحقيق معهم".

خبير : انخفاض أسعار النفط سببه أزمة الائتمان الأميركية

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

ربط الخبير النفطي حمزة الجواهري سبب انخفاض أسعار النفط بأزمة الائتمان الأميركية مع تراجع أسعار الدولار.

وقد وصلت أسعار النفط الخام للبرميل الى (٨٧,٢٦) دولار، أما نفط البرنت فقد وصل الى (١٠٩,٣٧) دولارا للبرميل الواحد.

وقال الجواهري لـ (الوكالة الأخبارية للأنباء) : إن انخفاض أسعار النفط يعود الى ازمة الائتمان الأميركية مع تراجع أسعار الدولار، مستبعداً اضطرابات العرض والطلب وراء هذه الانخفاض.

وأوضح الجواهري : أن تخفيض درجة الائتمان الأميركية يخلق نوعاً من التباطؤ الاقتصادي على كتلة الدولار اي الدول التي تقوم بتثبيت أسعار عملاتها على الدولار، ما سيحدث خللاً معيناً يؤدي الى خفض الطلب على النفط ، ومن الصعب تحديد الوقت الذي سينتهي به هذا الانخفاض."

وكان الخبير النفطي حليم كاظم ذكر في تصريح سابق :إن اسعار النفط لعام(٢٠١١) في تذبذب مستمر ومن الصعب تحديد الأسباب الحقيقية، ولكن مع بدء إنتاج حقل الأحدب أصبح من الممكن ان يحقق العراق مايقارب(٨٤) مليار دولار سنوياً، مشيراً الى إن الزيادة مستمرة اذ ما حدثت ازمة عالمية تربك الاستقرار النفطي.

(صاعد... نازل)

■ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

أظهر استطلاع صحفي ان تكلفة مائدة الإفطار للعوائل العراقية من الطبقة الوسطى تتراوح مابين (٢٥. ٢٨) ألف دينار عراقي ، أما العوائل المترفة ذات الدخل المرتفع تتراوح مابين (٥٠ . ٧٠) ألف دينار عراقي.

حيث يزداد الإنفاق الشهري في رمضان أكثر من الأشهر الأخرى وهناك من يرى العكس، ففي رمضان يكون الاستهلاك الغذائي اقل مماعليه في بقية الشهور.

وقالت أم محمد وهي ربة بيت لـ (للوكالة الأخبارية للأنباء) : ان تكلفة المائدة خلال الفطور تصل مابين الـ(٢٥. ٢٨) الف دينار عراقي، حيث ان هناك مواد لايمكن الاستغناء عنها مثل العدس الذي يستخدم لتحضير (الشوربة) والذي يصل سعر الكيلو الواحد (٢٠٠٠) دينار وهناك بعض انواع اخرى من الحساء الجاهز والذي يباع بـ (١٠٠٠) دينار للكيس الذي يكفي لشخصين .

واضافت: هنالك مكملات اخرى مثل (الصمون) الذي تحتاجه كل عائلة وتصل كلفته كمعدل (٣٠٠٠)آلاف دينار وبنفس التكلفة العصائر اما الأمور غير الضرورية مثل مطيبات الطعام كالصاص والمايونيز والخل وغيرها قد تصل الى (٢٥٠٠) دينار.

وتابعت : أما الحلويات فتكتفي العائلة البسيطة بنصف كيلو منها (البقلاوة والزلابية) وغيرها ويصل معدل سعر النوع (الوسط) بدون (الدهن الحر) الى (٧٠٠٠)آلاف دينار وهناك ماتسمى الوجبات السريعة مثل (الدجاج المشوي) والتي تقارب الـ (٦٠٠٠)آلاف دينار

ويذكر ان العراقيين لديهم اطباق خاصة والتي تعد خصيصا للشهر الفضيل مثل المشويات بمختلف أنواعها كالكباب المشوي، وكبة الحلب،وكبة البرغل، وكبة الموصل، والبورك، والدولمة، والبرياني، والسمك المسكوف، والباجه،و(التشريب) بنوعيه اللحم والدجاج، والأرز، والمرق،إضافة إلى المحلبي والزردة.

واشارت ام ابراهيم في حديثها (للوكالة الاخبارية للانباء) الى امر مهم جداً وهو ان الانفاق اليومي للمائدة الرمضانية لا يمكن تحديده لكونه يختلف يوما عن اليوم الذي يليه، مشيرة الى ان هناك أياماً يصل معدل إنفاق اسرتها الى(٦٠٠٠٠) ألف دينار واحياناً الى (٤٥٠٠٠) الف دينار وذلك لما يحمله هذا الشهر من زيارات عائلية وسهرات رمضانية"موضحة" في الأيام الاعتيادية تصل مائدتها الى (٤٥٠٠٠) الف دينار، ولكن في حالة زيارة بعض الأقارب والأصدقاء بالطبع يومياً من شراب وطعام.سيزداد الإنفاق اليومي ليصل الى (٦٠٠٠٠) الف دينار لمضاعفة كمية مانستهلكة

أما أبو رائد صاحب مول كبير والذي تعد عائلته من العوائل المترفة ذات الدخل المتعدد والذي تتكون اسرته من اربعة افراد كشف (للوكالة الأخبارية للأنباء):" يصل الإنفاق اليومي في رمضان بالنسبة لعائلتي مابين (٥٥. ٧٠) الف دينار من غير مانستقبله من ضيوف، مجيباً على سؤالي :ماهي الوجبات التي تتخلل مائدتك ؟ قال:"نحن لانستغني عن المشويات من كباب وتكة والتي يصل سعر الكيلو تقريباً(٢٠٠٠٠)الف، يضاف لها صمون بكلفة ٢٥٠٠ دينار، وعصائر بـ(٥٠٠٠)آلاف دينار،ومقبلات بـ(٦٠٠٠) آلاف دينار،أما الفواكه بـ(١٠٠٠٠)الناف، والحلويات بـ(٢٥٠٠٠)ألف دينار.

يبذل الصائم الكثير من الطاقة في نهار رمضان بسبب نقص أنواع من السكريات والمواد الحيوية التي تمد الجسم بالطاقة اللازمة، وعلية فإن الفطور والسحور يعوضان النقص ويعملان عمل زيت المحرك للسيارة، لذلك نرى بالمقابل البيوت العراقية تتفنن في الأكل والإكثار منه كما يكثر العراقي من أكل الحلوى في السهرات التي تتخللها ليالي رمضان.

وهنا لابد ان نتذكر تلك العوائل التي تعيش في أنفاق مظلمة تحت (خط الفقر) فلاتتجاوز سعر مائدتها ألفي دينار ومفرداتها عبارة عن طماطة مقلية وخبز وتمرات معدودات والحمد لله .. وبرغم ان عطايا المحسنين قد تقلصت الى حد الندرة ، إلا ان الواضح ان هذا الشهر يخلو من (موائد الرحمن) فلا موائد إفطار تضم أولئك الذين يحتفظون بصورة موائد رمضان وحلوياته في الذاكرة ،

وشهدت أسواق بغداد ارتفاعا كبيرا في أسعار المواد الغذائية الأساسية بسبب زيادة الطلب على شرائها من المواطنين خلال شهر رمضان المبارك.

ورافق ارتفاع الأسعار فقدان أغلب مفردات البطاقة التموينية وأزمة دخول المواد التي تكدست على الحدود لعدم قدرة التجار على جلب شهادات المنشأ .